"النظمُ السياسيَّةُ في دولِ ما بعدَ الصراعِ: تقييمٌ لنمطِ تقاسمِ السلطةِ في العراقِ ولبنان"

م.د. معد صالح حسن الشاهري

جامعة كركوك. كلية القانون والعلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email : dr.maadsalih@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: تقاسم السلطة، دول ما بعد الصراع، العراق، لبنان، الاستقرار السياسي، الطائفية، فعالية المؤسسات، الهوية الوطنية، بناء الدولة، الزبائنية، الإصلاح الدستوري

كيفية اقتباس البحث

الشاهري، معد صالح حسن ،" النظمُ السياسيَّةُ في دولِ ما بعدَ الصراعِ: تقييمٌ لنمطِ تقاسمِ السلطةِ في العراقِ ولبنان"،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Political Systems in Post-Conflict States: An Assessment of the Power-Sharing Model in Iraq and Lebanon

Anst.Maad Salih Hassan (ph.d)
University of Kirkuk, College of Law and Political Science
Email: dr.maadsalih@uokirkuk.edu.iq

Keywords : Power-sharing, Post-conflict states, Iraq, Lebanon, Political stability, Sectarianism, Institutional effectiveness, National identity, State-building, Clientelism, Constitutional reform

How To Cite This Article
Hassan, Maad Salih , Political Systems in Post-Conflict States: An Assessment of the Power-Sharing Model in Iraq and Lebanon,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This study aims to analyze and assess the power-sharing model as a political option in post-conflict states, focusing on Iraq and Lebanon as prominent cases within the Arab world. The research addresses a central question regarding the extent to which the power-sharing model has succeeded in achieving political stability, building effective state institutions, and ensuring fair participation of various social and sectarian groups in both countries.

The study adopts a comparative analytical approach to examine the historical and political contexts that led to the adoption of power-sharing in Iraq after 2003 and in Lebanon following the Taif Agreement of 1989.

The evaluation of political performance relies on clear criteria, including political stability, political participation, institutional effectiveness, levels of corruption and clientelism, and the representation of social components.

The findings reveal that the power-sharing model has relatively contributed to achieving temporary stability in Iraq and Lebanon; however, it has also entrenched sectarian divisions and sub-national identities, paralyzed state institutions, and weakened institutional efficiency. The comparative analysis highlights significant differences between the Iraqi and Lebanese cases concerning constitutional structures, executive arrangements, and the influence of regional and international interventions.

The study concludes with the necessity to reconsider the power-sharing model as a temporary rather than permanent solution and to move towards building a civic state based on citizenship and inclusive political participation. The research also provides practical recommendations, including comprehensive constitutional reforms, combating corruption and clientelism, promoting an inclusive national identity, and reducing external influence on national decision-making. These steps are essential to achieving sustainable political stability and genuine development that reinforces societal unity in Iraq and Lebanon.

مستخلص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم نمط تقاسم السلطة كخيار سياسي في دول ما بعد الصراع، مع التركيز على حالتي العراق ولبنان كنموذجين بارزين في العالم العربي. انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس حول مدى نجاح نمط تقاسم السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي، وبناء مؤسسات دولة فعّالة، وضمان المشاركة العادلة لمختلف المكونات الاجتماعية والطائفية في هذين البلدين.

اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن لتحليل السياقات التاريخية والسياسية التي أدّت إلى تبني تقاسم السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفي لبنان بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. وتم تقييم الأداء السياسي من خلال معايير واضحة أبرزها الاستقرار السياسي، والمشاركة السياسية، وفعالية المؤسسات الحكومية، ومستوى الفساد والزبائنية، وتمثيل المكونات المجتمعية.

أظهرت الدراسة أن نموذج تقاسم السلطة ساهم نسبيًا في تحقيق استقرار مرحلي في العراق ولبنان، لكنه في المقابل رسَّخ الانقسامات الطائفية والهويات الفرعية، وأدى إلى تعطيل

مؤسسات الدولة، وإضعاف الفعالية المؤسسية. كما كشفت المقارنة عن تباين واضح بين الحالتين العراقية واللبنانية من حيث البنية الدستورية والتنفيذية وتأثير التدخلات الإقليمية والدولية.

خلص البحث إلى ضرورة إعادة النظر في نموذج تقاسم السلطة كحل مؤقت وليس دائمًا، والتوجه نحو بناء دولة مدنية تقوم على مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية الشاملة. كما قدَّم البحث توصيات عملية تتمثل في إجراء إصلاحات دستورية جذرية، ومكافحة الفساد والزبائنية، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وتقليص التأثير الخارجي على القرار الوطني، وذلك بهدف تحقيق استقرار سياسي مستدام وتنمية حقيقية تعزز وحدة المجتمعات في العراق ولبنان.

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة عددًا متزايدًا من الصراعات الداخلية العنيفة التي أدّت إلى انهيار الأنظمة السياسية وتفكك مؤسسات الدولة، ما فرض الحاجة إلى نماذج سياسية قادرة على إعادة بناء الدولة وضمان السلم الأهلي. وفي هذا السياق، برز **نمط تقاسم السلطة** كأحد الحلول السياسية المتبعة في دول ما بعد الصراع، خاصةً تلك ذات البنية المجتمعية المتعددة عرقيًا أو طائفيًا.

يتأسس هذا النمط على مبدأ إشراك مختلف المكونات في إدارة الدولة والسلطة بهدف تقليل احتمالات العودة إلى النزاع وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

تُعد كل من **العراق ولبنان** من أبرز الأمثلة على الدول التي اعتمدت تقاسم السلطة كخيار سياسي بعد فترات من الصراع الداخلي، إذ تبنت العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذج المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب والمواقع الحكومية، بينما جسّد اتفاق الطائف في لبنان عام ١٩٨٩ أحد أوضح تطبيقات هذا النموذج في العالم العربي.

رغم ما يحققه نظام تقاسم السلطة من تمثيل نسبي للمكونات المجتمعية، إلا أنه يُواجه في التطبيق العملي **انتقادات عديدة** تتعلق بضعف فعالية الأداء السياسي، واستمرار الطائفية السياسية، وتعطيل مؤسسات الدولة في كثير من الأحيان. ولذلك تبرز الحاجة إلى تقييم هذا النموذج في حالتي العراق ولبنان، وبيان مدى نجاحه في تحقيق أهدافه المعلنة مقارنةً بتحدياته البنيوية والوظيفية.

ومن هنا تنبع **أهمية هذا البحث** في تحليل النظم السياسية لما بعد الصراع، وتحديد ما إذا كان نموذج تقاسم السلطة قادرًا على تقديم حلول مستدامة، أم أنه مجرد تسوية مؤقتة تنتج أزمات جديدة على المدى البعيد.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أكثر النماذج السياسية إشكاليةً في دول ما بعد الصراع، وهو **نمط تقاسم السلطة**، الذي أصبح واقعًا سياسيًا في العديد من الدول التي شهدت نزاعات داخلية أو حروب أهلية، ولا سيما في العراق ولبنان. يُسهم هذا البحث في تقديم **قراءة تحليلية مقارنة** لهذين النموذجين، مع التركيز على مدى فعاليتهما في تحقيق الاستقرار، وتكريس المشاركة السياسية، وضمان تمثيل المكونات المجتمعية، بالإضافة إلى الكشف عن نقاط الضعف البنيوية التي تهدد استمرارية هذا النمط.

كما تكمن أهمية الدراسة في **إمكانية الاستفادة منها من قبل صانعي السياسات والباحثين والمهتمين بشؤون التحول الديمقراطي** في المنطقة العربية، خاصة مع تنامي الحاجة إلى نماذج حوكمة بديلة تعزز الاستقرار والتنمية في البيئات الهشة.

إشكالية البحث وتساؤلاته

تكمن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل التالي:

إلى أي مدى نجح نمط تقاسم السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات دولة فعالة في كل من العراق ولبنان؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما هو الأساس النظري لنموذج تقاسم السلطة، وما مبررات اعتماده في دول ما بعد الصراع؟

٢. ما السياقات التاريخية والسياسية التي دفعت العراق ولبنان لاعتماد هذا النموذج؟

٣. ما أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق نموذج تقاسم السلطة بين البلدين؟

٤. ما التحديات التي يواجهها هذا النموذج؟

٥. هل يمثل تقاسم السلطة نموذجًا مرحليًا أم خيارًا دائمًا لبناء السلام؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١. توضيح الإطار المفاهيمي لنموذج تقاسم السلطة.

٢. تحليل السياق السياسي والاجتماعي لاعتماد هذا النموذج في العراق ولبنان.

٣. تقييم فعالية هذا النموذج في إدارة التنوع وتحقيق الاستقرار السياسي.

٤. بيان أوجه النجاح والإخفاق في كلا الحالتين.

٥. تقديم توصيات علمية قابلة للتطبيق بشأن تطوير أو تجاوز هذا النموذج في المستقبل.

فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

١.تقاسم السلطة في دول ما بعد الصراع يسهم في تحقيق استقرار نسبي، لكنه يكرّس الطائفية على المدى البعيد.

٢.ضعف المؤسسات وفقدان الثقة الشعبية يؤثران على فعالية تقاسم السلطة.

٣.هناك فروق جوهرية بين التجربة العراقية واللبنانية في التطبيق والمآلات السياسية.

منهجية البحث وأدواته

يعتمد هذا البحث على **المنهج التحليلي المقارن** من خلال تحليل التجربتين العراقية واللبنانية في تقاسم السلطة، باستخدام أدوات تحليل الخطاب السياسي، ودراسة الوثائق الرسمية (الدساتير، الاتفاقات، القوانين)، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الدولية ذات الصلة.

خطة البحث

المبحث الأول :الإطار النظري والمفاهيمي لتقاسم السلطة في دول ما بعد الصراع

المبحث الثاني :السياق التاريخي والسياسي للعراق ولبنان كدولتين ما بعد الصراع

المبحث الثالث :تقييم الأداء السياسي في ظل تقاسم السلطة – دراسة مقارنة

المبحث الأوّل

الإطار النظري والمفاهيمي لتقاسم السّلطة في دول ما بعد الصراع

يتناول هذا المبحث الإطار النظري والمفاهيمي لنموذج تقاسم السلطة، بوصفه أحد الحلول السياسية الأكثر شيوعًا في الدول التي تعاني من انقسامات مجتمعية حادة بعد الصراعات الداخلية. ويهدف المبحث إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنُّظُم السياسية وتقاسم السلطة، بالإضافة إلى تقديم الإطار النظري الذي طرحه أرِند ليبهارت من خلال نظرية الديمقراطية التوافقية. كما يناقش المبحث المزايا والتحديات المرتبطة بهذا النموذج، ويعرض مقارنة نقدية بين تقاسم السلطة والنظام المركزي، لتكوين فهم شامل حول فرص نجاح هذا النموذج وإمكانياته في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول ما بعد الصراع.

المطلب الأوّل: مفهوم النُّظُم السياسية وتقاسم السّلطة

أولا: تعريف النِّظام السياسي

يعرِّف روبرت دال النظام السياسي بأنّه «نمطٌ مستمرٌ للعلاقات الإنسانيّة يتضمّن التَّحكّم والنفوذ والسلطة بدرجةٍ عالية وبذا يُنظر إلى النظام بوصفه مجموعة مؤسَّسات وآليات لصنع القرارات وتوزيع الموارد والالتزامات داخل المجتمع. (Easton ، 1965، p50)

ثانيًا: مفهوم تقاسم السلطة

يُقصد بتقاسم السلطة " **Power Sharing**ترتيب سياسي يتم بموجبه توزيع السلطة بين مكونات المجتمع المختلفة، سواء كانت عرقية، طائفية، دينية، أو مناطقية، وذلك لضمان تمثيلها العادل في هياكل الدولة.(Lijphart, 1977) "

ويظهر هذا المفهوم غالبًا في الدول الخارجة من صراعات أهلية كآلية لتحقيق **الاستقرار السياسي** ومنع العودة إلى العنف. وتتبنى هذه الدول ترتيبات دستورية تضمن مشاركة جميع الأطراف في الحكم لتفادي هيمنة طرف واحد. ظهر المصطلح في دراسات الاستقرار الديمقراطي في المجتمعات المتعدّدة إثنيّاً مع أطروحات أرِند ليبهارت حول «الديمقراطية التوافقية» التي شدّدت على ائتلاف النُّخَب وحقّ النقض المتبادل والتمثيل النسبي والحكم الذاتي القطَاعي. (جمعة ، ٢٠٢٤، ص١٢)

تقاسم السلطة كآلية لإدارة الصراع

في فترة ما بعد الحرب الباردة، اكتسب نموذج ليبهارت زخمًا كبيرًا كأداة عملية في اتفاقيات السلام لإنهاء الحروب الأهلية. ففي دول مثل لبنان، البوسنة والهرسك، أيرلندا الشمالية، بوروندي، والعراق، أصبحت ترتيبات تقاسم السلطة جزءًا لا يتجزأ من الدساتير الجديدة والاتفاقيات السياسية.

والهدف هنا لم يعد فقط تحقيق الاستقرار الديمقراطي، بل تحقيق هدف أكثر إلحاحًا وهو **وقف العنف ومنع العودة إلى الحرب** .فمن خلال ضمان حصول قادة المجموعات المتحاربة سابقًا على حصة من السلطة والموارد، يتم تحويل الصراع من ميدان المعركة إلى الساحة السياسية، مما يقلل من حوافز اللجوء إلى السلاح مرة أخرى.

أبعاد ونماذج تقاسم السلطة

يمكن تصنيف تقاسم السلطة إلى أبعاد مختلفة: (Lijphart, 1977, pp. 41–44).

- **التقاسم السياسي** :ويشمل المشاركة في السلطة التنفيذية (الحكومة)، والتشريعية (البرلمان)، وتوزيع المناصب القيادية العليا في الدولة.
- **التقاسم العسكري** :يتعلق بدمج مقاتلي الفصائل المختلفة في جيش وطني موحد وقوات أمنية مشتركة.
- **التقاسم الاقتصادي** :يركز على التوزيع العادل للثروات والموارد الطبيعية بين مختلف المجموعات والمناطق.

•**التقاسم المناطقي** :يتجلى في أنظمة الحكم الفيدرالي أو اللامركزية التي تمنح صلاحيات واسعة للمناطق ذات الخصوصية الإثنية أو الدينية.

المطلب الثاني: نظرية تقاسم السّلطة في أدبيّات التّحوّل الديمقراطي

في أعقاب الصراعات الأهلية والحروب الداخلية، تواجه المجتمعات المنقسمة تحديًا جوهريًا يتمثل في بناء نظام سياسي يحقق **الاستقرار ويعيد الثقة** بين المكونات الاجتماعية المتنازعة. وقد أسهمت الأدبيات السياسية في بلورة عدة نماذج لمعالجة هذا التحدي، كان أبرزها **نظرية تقاسم السلطة**، التي استندت إلى مقاربات توافقية تسعى إلى دمج القوى المتعددة داخل بنية النظام السياسي.

١. المداخل النظرية لتقاسم السلطة (نظرية ليبهارت(Lijphart

تُعد نظرية **الديمقراطية التوافقية** التي طوّرها **أرِند ليبهارت (Arend Lijphart)** في سبعينيات القرن الماضي من أبرز الأطر النظرية التي طُرحت لمعالجة إشكالية الحُكم في المجتمعات المتعددة إثنيًا، دينيًا أو لغويًا. وقد أكّد ليبهارت (١٩٧٧، ص ٢٥) أن الديمقراطية التقليدية التي تقوم على حكم الأغلبية قد تكون **غير قابلة للتطبيق في المجتمعات المنقسمة**، لأنها تفتح المجال لهيمنة أغلبية دائمة وتهميش أقلية دائمة، ما يعزز من احتمالات تجدد النزاع.

ولتجاوز هذا الخلل، اقترح نموذجًا ديمقراطيًا بديلًا يقوم على **أربعة مبادئ أساسية:**

•**الائتلاف الحكومي الموسع** :مشاركة جميع المكونات الرئيسية في الحكم.

•**حق النقض المتبادل** :حماية المصالح الحيوية لكل جماعة.

•**التمثيل النسبي** :في المؤسسات السياسية والموارد.

•**الحكم الذاتي القطاعي** :السماح بإدارة كل جماعة لشؤونها الخاصة ثقافيًا ودينيًا.

وتكمن أهمية هذه النظرية في كونها لا تسعى إلى إلغاء الفروقات والهويات، بل إلى تنظيمها ضمن إطار دستوري وقانوني يسهم في **تحقيق الاستقرار السياسي** (Lijphart, 1977, pp. 26–28).

وقد أُدمجت هذه المبادئ فعليًا في دساتير العديد من الدول الخارجة من النزاع، كما في **لبنان** بعد اتفاق الطائف، و**العراق** بعد عام ٢٠٠٣، حيث تم اعتماد مبدأ التمثيل المكوناتي في توزيع المناصب السيادية والموارد العامة. وتُظهر دراسة أندرسن (Anderson, 2013, p. 365) أن نموذج كركوك مثال واضح على أهمية تقاسم السلطة لتجنّب الانزلاق مجددًا إلى النزاع العرقي.

٢.مزايا وعيوب تقاسم السلطة في السياق السياسي

المزايا:

•**تعزيز الثقة السياسية** :عبر إشراك الجميع في مراكز صنع القرار (Horowitz, 2000, p. 253).

•**منع تهميش الأقليات** :بتوفير حصص مضمونة في المناصب السيادية.

•**دعم الشرعية الانتقالية** :خاصة في مراحل بناء الدولة بعد الحرب، إذ يعطي انطباعًا بالإنصاف والمصالحة الوطنية.

العيوب:

•**ترسيخ الانقسامات الهوياتية** :من خلال تحويل الهوية إلى أساس للتمثيل السياسي بدلًا من البرامج أو الكفاءة.(Horowitz, 2000, pp. 261–263)

•**تعقيد العملية السياسية** :بفعل كثرة الفيتوهات والتوافقات المطلوبة.

•**إنتاج حكومات غير فاعلة** :لأن منطق تقاسم السلطة لا يقوم على الكفاءة بل على التوازن بين المكونات.

وقد أكّدت دراسة **جمعة (٢٠٢٤، ص ٤٥)**من جامعة كركوك أن تطبيق المحاصصة في مؤسسات الدولة العراقية أدّى إلى ضعف الكفاءة المؤسسية، وتراجع الأداء الوظيفي، ما يتطلب إعادة النظر في صياغة الهياكل الإدارية بطريقة توازن بين التمثيل والفاعلية.

٣.تقاسم السلطة مقابل الدولة المركزية – جدلية البناء والاستقرار

تطرح أدبيات التحول الديمقراطي مقارنة جوهرية بين نظام **تقاسم السلطة** وبين نظام **الدولة المركزية**، انطلاقًا من العلاقة بين **الاستقرار السياسي والفاعلية الحكومية**.

●**الدولة المركزية:**

•**توفر وحدة القرار وسرعة التنفيذ.**

•مناسبة للدول المتجانسة ثقافيًا أو ذات تقاليد بيروقراطية راسخة.

•لكنها قد تُنتج شعورًا بالتهميش والاحتكار في الدول المتعددة الهويات، مما يُؤدي إلى نزعات انفصالية.

●**تقاسم السلطة:**

•**يُقدّم ضمانات للجماعات المهمشة** ويمنحها صوتًا فعّالًا داخل المؤسسات.

•لكنه في المقابل، يُعاني من "الجمود المؤسسي"، ويُضعف من مركزية القرار الضروري في حالات الطوارئ الوطنية.

وقد أشار **أندرسن (٢٠١٣، ص ٣٧٣)** إلى أن النموذج العراقي، رغم تبنّيه بعض عناصر التوافقية، إلا أنه افتقر إلى آليات تنفيذ فعّالة تضمن الشفافية والمساءلة. ونتيجة لذلك، عانت الدولة من أزمات متكررة في موازناتها ومؤسساتها الحيوية.

كما أظهرت **أطروحة خضر (٢٠٢٣، ص ٩١)**أن غياب التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم في العراق، وبخاصة إقليم كردستان، فاقم من حدة النزاعات الداخلية، وأدى إلى خلل في هيبة الدولة وسيادتها على مجمل أراضيها.

استنتج الباحث

يُمثل تقاسم السلطة **حلًا واقعيًا مرحليًا** في المجتمعات الخارجة من النزاع، إذ يضمن الحد الأدنى من الاستقرار السياسي. غير أنه لا يمكن اعتباره نموذجًا دائمًا للحكم، بل يجب أن يكون جزءًا من عملية تحول تدريجية نحو **نظام أكثر اندماجًا وكفاءة** .وتكمن التحديات الأساسية في كيفية تصميم آليات هذا النموذج وتطبيقه بطريقة **لا تكرّس المحاصصة، بل تؤسس لمواطنة متساوية داخل إطار تعددي عادل.**

المبحث الثاني

السياق التاريخي والسياسي للعراق ولبنان كدولتين ما بعد الصراع

إن دراسة السياق التاريخي والسياسي لكل من العراق ولبنان تُبرز أهمية فهم الظروف التي قادت هذين البلدين إلى اعتماد آليات لتقاسم السلطة بين المكونات المختلفة، والتي باتت تؤثر بشكل مباشر على استقرارهما السياسي ومؤسساتهما الوطنية.

المطلب الأول: الحالة العراقية

١.تحليل مرحلة ما بعد ٢٠٠٣:

شكّل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ نقطة تحوّل مفصلية في تاريخه المعاصر؛ إذ أدّى إلى إسقاط نظام سياسي مركزي استمر لأكثر من ثلاثة عقود بقيادة حزب البعث، لكنه في الوقت ذاته **أحدث فراغًا سياسيًا وأمنيًا عميقًا** نتيجة تفكك مؤسسات الدولة وهياكلها السيادية (العلي، ٢٠١٩، ص ٤٥)

في ظل هذا الفراغ، برزت قوى سياسية جديدة استند معظمها إلى **مرجعيات هوياتية—دينية أو قومية أو مجتمعية**—سعت إلى تمثيل قواعدها الاجتماعية أكثر من تمثيلها لمفهوم الدولة الشاملة.

وقد نتج عن هذا التحوّل **إعادة تشكيل النظام السياسي على أسس توافقية بين المكونات المجتمعية الأساسية في العراق**، وهي: العرب الشيعة، والعرب السنة، والكرد. وبرز في هذا السياق **مبدأ** "**المحاصصة** "كآلية لإدارة السلطة وتوزيع المناصب، اعتُمد بدايةً كحل مرحلي لتفادي النزاعات، لكنه تحوّل تدريجيًا إلى **نمط حاكم** استقرّ في بنية النظام السياسي (النجار، ٢٠٢٠، ص ١١٢).

هذا النمط التوافقي أفضى إلى شرعية سياسية **غير مكتملة أو مجزأة**؛ إذ باتت **كل جماعة اجتماعية رئيسية** تربط شرعية النظام بمدى تمثيلها ومكاسبها داخله، وليس بانتماء شامل للدولة أو التزام جماعي بمفهوم المواطنة. وهو ما أنتج بنية سياسية تعاني من **تعدد الولاءات**، حيث يتقدّم الولاء للمكوّن الهوياتي على الولاء للدولة، ما أضعف قدرتها على فرض سيادتها وممارستها العادلة للسلطة.

ويلاحظ الباحث محمد مصطفى قادر (٢٠٢٠، ص ١٥٧) أنّ هذه الترتيبات "أنتجت اتفاقًا بين نخب الهويات على تقاسم السلطة بشكل يُفضي إلى تآكل مفهوم الدولة، وتحويلها إلى كيان يُدار بمنطق التوزيع لا بمنطق البناء المؤسسي."

٢.الدستور العراقي الجديد وتقاسم السلطات بين المكونات:

صدر الدستور العراقي الجديد في عام ٢٠٠٥، والذي حاول التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي فيدرالي يضمن مشاركة واسعة لمختلف مكونات المجتمع. إلا أن هذا الدستور نفسه كرّس بشكل صريح أو ضمني مفهوم تقاسم السلطة بين المكونات الأساسية في العراق (العلي، ٢٠٢١، ص٨٠). وقد تضمنت مواده مبادئ الفيدرالية واللامركزية وتقاسم السلطات والثروات، والتي رغم أهميتها في تعزيز التوافق السياسي، إلا أنها عمقت الانقسامات المجتمعية ورسّخت الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية الجامعة (السعدون، ٢٠٢٢، ص٦٤)

٣.تحديات بناء الدولة في ظل المحاصصة الطائفية:

يُعد نظام المحاصصة أحد أكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣، إذ تسبب في تعطيل عملية بناء المؤسسات الوطنية القوية وتفشي الفساد الإداري والمالي (الموسوي، ٢٠٢٠، ص١١٩). فقد أصبح تشكيل الحكومات عملية معقدة وطويلة الأمد تعتمد على التفاوض بين الكتل السياسية والطائفية، الأمر الذي أضعف أداء المؤسسات الحكومية وزاد من تراجع ثقة المواطنين بالدولة. علاوةً على ذلك، فإن التركيز على الانتماءات الطائفية أدى إلى تهميش الكفاءات الوطنية، مما أثّر سلبًا على التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي (الحمداني، ٢٠٢١، ص٩٨)

المطلب الثاني: الحالة اللبنانية

١.اتفاق الطائف ١٩٨٩ كنموذج لتقاسم السلطة:

شكّل **اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩** نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ السياسي اللبناني المعاصر، حيث جاء نتيجة **مسار تفاوضي إقليمي ودولي** لإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عامًا (١٩٧٥–١٩٩٠)، وخلّفت آلاف الضحايا والدمار المؤسسي والاجتماعي. وقد أقرّ هذا الاتفاق ضمن **صيغة تسوية سياسية توافقية** برعاية إقليمية (أساسية من المملكة العربية السعودية وسوريا) وغطاء دولي (أبرزًا من الولايات المتحدة وفرنسا)، حيث مثّل الطائف **إطارًا دستوريًا مؤقتًا لوقف القتال والعبور نحو مرحلة جديدة من "السلم الأهلي المشروط"** (خوري، ٢٠١٩، ص ٢٧).

اعتمد الاتفاق **آلية دقيقة لتقاسم السلطة التنفيذية والتشريعية بين المكونات المجتمعية الرئيسية** في لبنان، وهم **:الموارنة، السنّة، الشيعة، والدروز** .وقد تمّت إعادة هيكلة النظام السياسي على أساس "**ديمقراطية توافقية** "تقوم على مبدأ التوازن بين هذه المجموعات من خلال توزيع المناصب السياسية العليا بشكل طائفي (رئيس الجمهورية ماروني، رئيس الوزراء سني، رئيس البرلمان شيعي)، بالإضافة إلى التوازن في التمثيل النيابي والوظائف العامة. وقد اعتُبر هذا الترتيب ضروريًا لتأمين الحد الأدنى من الاستقرار المؤسسي ومنع عودة الحرب، حيث **أضفى نوعًا من التطمين السياسي لكل مكوّن مجتمعي** خشية الإقصاء أو التهميش في مرحلة ما بعد الحرب.

ومع ذلك، فإن **الاتفاق الذي أنهى العنف المسلح، قد أرسى في الوقت ذاته قواعد للطائفية السياسية المُقوننة**، ما يعني أنه لم يُلغِ النظام الطائفي بل أعاد ترسيخه دستوريًا بصورة جديدة. إذ تم تثبيت مبدأ **تقاسم السلطة على أساس الانتماء الطائفي لا على أساس الكفاءة أو المواطنة**، الأمر الذي أضعف تدريجيًا فكرة الدولة المدنية الجامعة، وكرّس الولاءات الجزئية للمجموعات الهوياتية (طرابلسي، ٢٠٢٠، ص ٥١).

وقد ترتّب على ذلك أن **هوية الدولة اللبنانية بقيت رهينة التوازنات الطائفية**، وهو ما حال دون تطور رؤية وطنية موحّدة تتجاوز الهويات الفئوية نحو مفهوم المواطنة الشاملة.

من الناحية الدستورية، تمّ تعديل بعض صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني (الذي كان يُمثّل رمزية مركزية في فترة ما قبل الحرب) لصالح تعزيز دور رئيس الحكومة السني ورئيس البرلمان الشيعي، وذلك في محاولة لتحقيق نوع من **التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية** وفقًا للتركيبة السكانية المتغيّرة. لكنّ هذه التعديلات بقيت حبيسة منطق "**التعطيل المتبادل** "و**الفيتوات**

الطائفية، مما شلّ عمل مؤسسات الدولة بشكل متكرر، خصوصًا في ظل غياب إرادة سياسية لإصلاح جذري للنظام السياسي.

وقد عبّر العديد من الباحثين عن هذا التناقض الهيكلي في اتفاق الطائف، فهو من جهة **أوقف آلة الحرب الأهلية**، لكنه من جهة أخرى **جمّد الصراع داخل مؤسسات الدولة دون معالجته جذريًا**، بل حوّله إلى *صراع ناعم* يتم عبر الاستقطاب الطائفي والاحتكام إلى الشارع أو التعطيل المؤسساتي كلما اختلّ التوازن.

وتبرز الأزمة البنيوية للشرعية السياسية في لبنان ما بعد الطائف في كونها **شرعية موزّعة على الجماعات وليس قائمة على عقد اجتماعي وطني جامع**. فلا تزال **الولاءات الأولية (الطائفية أو المذهبية** (تتقدّم على الولاء للدولة، ما أدى إلى هشاشة الدولة أمام الأزمات، وعجزها عن تأدية وظائفها الأساسية في كثير من الأحيان، خصوصًا في الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة.

٢.توزيع المناصب السياسية على أسس طائفية:

يُعد النظام السياسي اللبناني من أبرز النماذج في العالم العربي التي تعتمد **تقاسم المناصب العليا على أساس الانتماء الطائفي**، إذ يتم توزيع السلطات الثلاثة الأساسية وفق ما يُعرف بـ"الميثاق الوطني غير المكتوب" (١٩٤٣)، والذي جرى **تثبيته دستوريًا ضمن اتفاق الطائف (١٩٨٩)**. وبموجب هذا التوزيع، يتولّى **رئيس الجمهورية** مسيحي ماروني، فيما تُسند **رئاسة الحكومة** إلى مسلم سنّي، وتُخصّص **رئاسة مجلس النواب** لمسلم شيعي. وقد تم تثبيت هذا التوازن أيضًا في صيغة "المناصفة" داخل البرلمان، حيث يتم تقاسم مقاعد المجلس النيابي بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، بصرف النظر عن التغيرات الديموغرافية (نصار، ٢٠٢١، ص ٤٣).

هذا النموذج من الحكم، الذي يُعرَف في الأدبيات السياسية بـ"الديمقراطية التوافقية الطائفية"، لا يقوم على التنافس البرامجي والسياسي كما في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، بل على **تفاهمات مسبقة بين النخب المجتمعية الممثلة للطوائف**، والتي تُعد الحاكمة الفعلية للنظام السياسي. وقد ساهم هذا الأسلوب في إنتاج **نظام سياسي هشّ، قائم على التوازنات المؤقتة والتحالفات الظرفية**، مما عطّل في كثير من الأحيان عمل المؤسسات، وفتح المجال لتعطيل القرارات المصيرية المرتبطة بالإصلاح السياسي أو الاقتصادي.

في هذا السياق، فإن **الشرعية السياسية في لبنان لا تُبنى على الكفاءة أو الإرادة الشعبية العامة، بل على رضا الزعامات الطائفية عن توزيع الحصص**، وهو ما يفسّر **الفراغات**

المتكررة في السلطة (كرئاسة الجمهورية أو الحكومة)، بسبب خلافات حول من يمثل هذه الطائفة أو تلك، أو حول شروط منح الثقة المتبادلة. وبدل أن تكون الدولة إطارًا محايدًا للحكم، باتت تُدار وفق "عرف المحاصصة" الذي **يحوّل المؤسسات إلى أدوات في يد الزعماء الطائفيين**، ويُخضعها لمنطق الصفقات لا منطق المؤسسات.

وقد أدّى هذا الوضع إلى **ضعف القدرة التنفيذية للدولة اللبنانية**، حيث أصبحت عاجزة عن اتخاذ قرارات استراتيجية أو تمرير إصلاحات هيكلية، لا سيما في ظل الأزمات المتتالية (المالية، الصحية، والسياسية). كما وفّر هذا النظام الأرضية المثالية لتفشّي **المحسوبيات والزبائنية السياسية**، بحيث باتت الموارد العامة تُوزّع على أساس الانتماء الطائفي والحزبي، لا على أساس الحاجة المجتمعية أو العدالة في التنمية. ويلاحظ الباحثون أن **النخب الحاكمة استطاعت من خلال هذا النظام أن تدمج شبكاتها الزبائنية ضمن أجهزة الدولة**، فباتت الأخيرة تعاني من تفكك وظيفي وانعدام الكفاءة المؤسسية (نصار، ٢٠٢١، ص ٤٤).

وكنتيجة لذلك، تحوّلت الطائفية من "ضمانة للتمثيل المتوازن" كما ادّعى مُنظّرو الطائف، إلى **نظام سياسي دائم الانقسام، مرشح دائمًا للشلل، ويحول دون بروز هوية وطنية موحدة**. فالمواطن اللبناني بات يتعامل مع الدولة من موقع انتمائه الفئوي، لا من موقعه كمواطن يتمتع بحقوق مدنية كاملة، وهو ما أدّى إلى **تآكل الثقة العامة بالدولة، وارتفاع منسوب الاحتجاجات، كما ظهر في انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩**.

٣.آثار الحرب الأهلية على البنية السياسية والمؤسسية:

خلّفت **الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠)** آثارًا بنيوية عميقة على مختلف مؤسسات الدولة، تجاوزت الدمار المادي والبشري إلى **إعادة تشكيل المشهد السياسي والمؤسسي على أسس هوياتية فئوية**. فقد أدت الحرب إلى تفكك السلطة المركزية، وتحول العديد من المناطق إلى **مربّعات أمنية تابعة لميليشيات طائفية** أصبحت لاحقًا "قوى أمر واقع" تمتلك سلطة أمنية وخدمية تفوق سلطة الدولة (صليبي، ٢٠٢٠، ص ٦٦).

هذا الانهيار لم يقتصر على المستوى العسكري، بل امتد إلى الجهاز الإداري للدولة، الذي **فقد حياده وتوازنه الوطني**، وأصبح في كثير من الأحيان أداةً تُدار لصالح المحسوبيات السياسية والمذهبية، لا وفق معايير الكفاءة أو المصلحة العامة. وفي مرحلة ما بعد الحرب، وبالرغم من توقيع **اتفاق الطائف**، فإن محاولات إعادة بناء الدولة اللبنانية **اصطدمت بحجم الاستقطاب الهوياتي والانقسامات السياسية العميقة**، التي جعلت الدولة أضعف من أن تتحول إلى مرجعية سيادية جامعة.

وقد كرّس الطائف **مبدأ "الديمقراطية التوافقية الطائفية"**، فباتت الوظائف السياسية والإدارية موزّعة على أسس مذهبية، لا على أساس التمثيل الشعبي أو الكفاءة المؤسسية. ورغم أن الاتفاق أوقف الاقتتال المسلح، إلا أنّه **جعل الدولة نفسها رهينة التوازنات الهشة بين المكوّنات المجتمعية**، بحيث يصبح أي اختلال في ميزان التوافق سببًا مباشرًا في تعطيل عمل المؤسسات، وافتعال الأزمات المتتالية (زريق، ٢٠٢٢، ص ٧٨).

وقد شهد لبنان منذ ذلك الحين **سلسلة من الأزمات السياسية المتعاقبة**، تراوحت بين فراغات رئاسية، تعطيل الحكومات، صراعات داخلية حول الصلاحيات، وانهيار مالي غير مسبوق في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك إلى أن **الشرعية السياسية في لبنان ما بعد الطائف بُنيت على أسس طائفية متوازنة شكليًا، لكنها تفتقد للبعد الوطني الجامع**، مما جعل النظام هشًا بطبيعته، وغير قادر على امتصاص الصدمات أو بناء ثقة مستدامة بين الحاكم والمحكوم.

وإن السياقَين اللبناني والعراقي، على الرغم من خصوصيتهما، يقدّمان **نموذجين متقاربين لهشاشة الشرعية السياسية في ظل أنظمة تقاسم السلطة الهوياتية**. في الحالتين، أدت الحروب والانهيارات إلى إعادة تأسيس النظام السياسي على أساس **توازنات مكوّناتية** (عرقية أو مذهبية)، وهو ما أنتج أنظمة **توافقية هشة غير قائمة على المواطنة الشاملة**، بل على منطق التمثيل الطائفي والمجتمعي.

في العراق، جاء النظام الجديد بعد ٢٠٠٣ محمّلًا بإرث الغزو والانقسام الحاد، ووجد في "المحاصصة المكوناتية" آلية مؤقتة لإدارة التعددية، لكنها تحوّلت إلى **عقبة هيكلية أمام بناء دولة مدنية حديثة**. أما في لبنان، فقد شكّل اتفاق الطائف تسوية سياسية أنهت الحرب، لكنها أفرزت **دولة مجزأة السيادة، موزّعة الولاءات، رهينة توازنات ما قبل وطنية**.

وعليه، فإن كلًّا من العراق ولبنان **يعاني من أزمة شرعية مزدوجة**: من جهة، شرعية مفقودة ناتجة عن غياب التمثيل العادل، ومن جهة أخرى، شرعية مشروطة ترتبط بمقدار ما تحققه النخب السياسية لمكوّناتها، لا للدولة بأكملها.

المبحث الثالث

تقييم الأداء السياسي في ظل تقاسم السلطة – دراسة مقارنة بين العراق ولبنان

إن تقييم الأداء السياسي في دول ما بعد الصراع التي تعتمد على أنظمة تقاسم السلطة يتطلب معايير محددة وواضحة، تتيح فهمًا أفضل لنجاح أو فشل هذه الأنظمة في تحقيق أهدافها المنشودة، خصوصًا فيما يتعلق بالاستقرار والتنمية والتعايش بين المكونات الاجتماعية المختلفة.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 9
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ويُبرز هذا المبحث مقارنة دقيقة بين العراق ولبنان من حيث المعايير الأساسية وأوجه التشابه والاختلاف في نمط إدارة الحكم.

المطلب الأول: معايير التقييم

١.الاستقرار السياسي

يعدّ معيار الاستقرار السياسي من أهم المعايير التي تُستخدم في تقييم الأداء السياسي لأنظمة تقاسم السلطة، ويقصد به قدرة النظام السياسي على المحافظة على السلم الأهلي ومنع تكرار الصراعات المسلحة أو نشوء الأزمات السياسية الكبرى. يُقاس ذلك عبر مؤشرات مثل استمرارية الحكومات، تكرار الأزمات الحكومية، مدى انتشار العنف السياسي والطائفي، ودرجة التوافق بين القوى السياسية والمجتمعية.(Lipset, 2021, p. 82)

٢.المشاركة السياسية

يقصد بها درجة إشراك كافة مكونات المجتمع في العمليات السياسية، مثل الانتخابات، صنع القرار، وإدارة المؤسسات العامة. تكتسب المشاركة السياسية أهمية خاصة في النظم التوافقية لأنها تعزز شعور الانتماء الوطني وتحدّ من احتمالات التهميش والإقصاء السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى تفجر النزاعات مجددًا.(Dahl, 2020, p. 115)

٣.فعالية المؤسسات الحكومية

تشير فعالية المؤسسات إلى قدرتها على تنفيذ السياسات العامة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، مع توفير الخدمات العامة بشكل يتسم بالكفاءة والشفافية. ترتبط الفعالية بشكل مباشر بمدى استقلالية المؤسسات عن التجاذبات السياسية والطائفية، وقدرتها على الحفاظ على مبادئ الحوكمة الرشيدة.(Fukuyama, 2019, p. 75)

٤.مستوى الفساد والزبائنية

يُشكل الفساد والزبائنية تهديدًا حقيقيًا لأنظمة تقاسم السلطة؛ حيث إن الاعتماد على التوزيع الطائفي للمناصب السياسية يعزز من ممارسات المحسوبية، ما يؤدي إلى تفشي الفساد وتدهور الخدمات العامة وضعف مؤسسات الدولة. وبالتالي، يتم تقييم الأداء السياسي بمستوى النزاهة الإدارية والمالية وشفافية الإجراءات الحكومية.(Rose-Ackerman, 2020, p. 53)

٥.تمثيل المكونات المجتمعية

هذا المعيار يرتبط بمدى نجاح النظام السياسي في ضمان التمثيل العادل والمتوازن للمكونات المجتمعية المختلفة في مؤسسات الحكم، وضمان عدم سيطرة مكون اجتماعي واحد

على حساب بقية المكونات، الأمر الذي يعزز التوافق الوطني ويحدّ من النزاعات الطائفية والعرقية.(Horowitz, 2022, p. 38)

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف

١.أوجه التشابه في النمط الطائفي

يشترك العراق ولبنان في اعتمادهما على نظام تقاسم السلطة وفق أسس طائفية كوسيلة لإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي. فكلا البلدين يواجهان تحديات مشابهة، أبرزها تعميق الانقسامات الطائفية وإدامة المحاصصة في توزيع المناصب والموارد. كما يتشابه البلدان في أن الاستقطاب الطائفي قد ساهم في تقليص الهوية الوطنية الجامعة مقابل تعزيز الهويات الفرعية، ما أدى إلى استدامة الأزمات السياسية وتكرارها.(Salamey, 2021, p. 42)

أوجه الاختلاف في البنية الدستورية والتنفيذية

على الرغم من التشابه في الطابع الطائفي لتقاسم السلطة، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في البنية الدستورية والتنفيذية بين العراق ولبنان. في العراق، هناك نظام فيدرالي يتيح سلطات واسعة نسبيًا للأقاليم والمحافظات، فيما يعتمد لبنان على نظام مركزي أقل مرونة نسبيًا .(Khoury, 2021, p. 59)كذلك، تتسم البنية التنفيذية في لبنان بثلاثية توزيع المناصب العليا (الرئاسة مارونية، الحكومة سنّية، والبرلمان شيعي)، بينما في العراق تتوزع السلطات التنفيذية بشكل مختلف، حيث رئاسة الوزراء (شيعية)، ورئاسة الجمهورية (كردية)، ورئاسة البرلمان (سنّية)، مما يعطي أبعادًا مختلفة لعمليات التوافق السياسي.

أثر التدخلات الإقليمية والدولية

تلعب التدخلات الإقليمية والدولية دورًا هامًا ومؤثرًا في الأداء السياسي لكلا البلدين. ففي لبنان، تُمارس دول مثل السعودية وإيران وفرنسا تأثيرات مباشرة عبر دعم القوى المحلية المرتبطة بها سياسيًا أو مذهبيًا، ما يؤدي إلى تعقيد المشهد السياسي اللبناني وتأزيمه بشكل مستمر .(Traboulsi, 2020, p. 70)وفي العراق، تمتلك الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول خليجية أدوارًا حيوية من خلال دعم أحزاب ومليشيات وقوى سياسية معينة، ما ينعكس على طبيعة الاستقرار الداخلي ومستوى الصراع السياسي، ويجعل القرار العراقي عُرضةً للتقلبات والتجاذبات الخارجية.(Dodge, 2022, p. 95)

من خلال هذا التحليل المقارن، يتضح أن تقاسم السلطة على أسس طائفية في العراق ولبنان، رغم مساهمته في تهدئة النزاعات على المدى القصير، يخلق تحديات كبيرة تتعلق بالاستقرار

السياسي، فعالية المؤسسات، والمشاركة السياسية الحقيقية. ويشير ذلك إلى ضرورة تطوير آليات جديدة أو تحسين الآليات الحالية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الدائم.

الخاتمة:

يأتي هذا البحث ليسلّط الضوء على واحدة من أبرز القضايا التي تواجه دول ما بعد الصراع، وهي قضية تقاسم السلطة، التي أصبحت تُعد خيارًا سياسيًا استراتيجيًا تلجأ إليه الدول لتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي بعد النزاعات العنيفة. وفي هذا السياق، تم تحليل وتقييم النموذجين العراقي واللبناني، اللذين يُعتبران من النماذج الأبرز في اعتماد نمط تقاسم السلطة على أسس طائفية ومجتمعية.

لقد أوضح البحث أن النموذج التوافقي لتقاسم السلطة، رغم ما يوفره من ضمانات لتمثيل المكونات الاجتماعية والطائفية، وما يقدمه من فرصة لتحقيق حد أدنى من السلم الأهلي، إلا أنه يحمل في داخله تحديات جوهرية على صعيد الأداء السياسي، والاستقرار المؤسسي، والتنمية الوطنية. كما تبيّن من الدراسة أن هذا النموذج، في حال لم يتم تطويره وتعديله بما يحقق انتقالًا نحو دولة المواطنة المتساوية، سيبقى عُرضةً لإنتاج الأزمات بشكل مستمر.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية من خلال تحليل النموذجين العراقي واللبناني:

١.إن نموذج تقاسم السلطة على أسس طائفية قد ساهم في تحقيق تهدئة مرحلية للصراعات المسلحة لكنه لم يُنتج استقرارًا سياسيًا حقيقيًا ومستدامًا في كلا البلدين.

٢.أدى التطبيق العملي للمحاصصة الطائفية في العراق ولبنان إلى ضعف أداء المؤسسات الحكومية، وتفشي الفساد والزبائنية، وتعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣.أظهر النموذجان العراقي واللبناني تحديًا واضحًا في تجاوز الهويات الفرعية نحو بناء هوية وطنية جامعة، ما أدى إلى استمرار الأزمات السياسية، وتراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

٤.التدخلات الإقليمية والدولية لعبت دورًا سلبيًا في كثير من الأحيان، من خلال دعم أطراف محلية، ما جعل القرار السياسي في البلدين رهين التوازنات الخارجية، الأمر الذي قوض الاستقلالية والفاعلية السياسية.

٥.رغم التشابه الكبير في اعتماد النمط الطائفي، فإن هناك اختلافات جوهرية بين التجربتين اللبنانية والعراقية، أبرزها في البنى الدستورية والتنفيذية، حيث يبدو العراق أكثر تعقيدًا من حيث الفيدرالية وتعدد مراكز القوى السياسية.

التوصيات:

استنادًا إلى ما سبق، يقترح البحث مجموعة من التوصيات المهمة التي يمكن أن تُسهم في تحسين الأداء السياسي لنظام تقاسم السلطة في العراق ولبنان، أو تجاوز هذا النموذج تدريجيًا نحو نظام سياسي أكثر استدامة وفاعلية:

١.ضرورة تبني إصلاحات دستورية وقانونية جذرية تهدف إلى الانتقال التدريجي من نموذج المحاصصة الطائفية إلى الدولة المدنية القائمة على المواطنة والكفاءة وتكافؤ الفرص.

٢.تعزيز ثقافة المشاركة السياسية على أسس وطنية لا طائفية، من خلال تقوية الأحزاب العابرة للطوائف والمكونات، ودعم برامج سياسية تتبنى رؤية وطنية جامعة.

٣.اعتماد آليات واضحة ومُلزمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، من خلال تفعيل الأجهزة الرقابية المستقلة والقضاء على ممارسات الزبائنية والمحسوبية في التعيينات العامة.

٤.العمل على تقليل تأثير التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية، من خلال تعزيز استقلالية القرار الوطني وبلورة استراتيجيات دبلوماسية واضحة تستند إلى المصالح الوطنية العليا، بدلًا من مصالح الأطراف الخارجية.

٥.تطوير برامج تربوية وتعليمية وإعلامية تساهم في تقوية الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء، بما يخفف من حدة الاستقطاب الطائفي والعرقي.

٦.تعزيز مبدأ اللامركزية الإدارية على أساس وظيفي وإداري، وليس على أساس طائفي، لضمان مشاركة مجتمعية حقيقية في إدارة شؤون الدولة وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وفي الختام، يبقى نجاح نموذج تقاسم السلطة مرهونًا بقدرته على تطوير نفسه والتخلص التدريجي من عناصره السلبية، ليتحول من نظام سياسي مرحلي إلى نظام وطني جامع، يحقق الاستقرار والتنمية ويعزز الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع كافة.

القائمة المراجع والمصادر

أولًا :المراجع العربية

١.إنعام جمال. (٢٠٢٤). *السلطة الانضباطيّة بين الفاعليّة والضمان: دراسة مقارنة* .رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كركوك، ص ٧٢–٨٠.

٢.الحمداني، ندى. (٢٠٢١).*بناء الدولة الوطنية العراقية: التحديات وآفاق الحلول* .بغداد: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣.العلي، حيدر. (٢٠١٩). *العراق ما بعد ٢٠٠٣: التحديات السياسية والأمنية* .بغداد: دار الشؤون الثقافية.

٤.خوري، جورج. (٢٠١٩ .(*اتفاق الطائف وتحديات بناء الدولة اللبنانية* .بيروت: المؤسسة اللبنانية للعلوم السياسية.

٥.خضر، رائدة ياسين. (٢٠٢٣). *السلطة الرئاسيّة وعلاقتها بالمسؤوليّة في النظام الوظيفي العراقي* .أطروحة دكتوراه، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ص ٨٩–٩٥.

٦.زريق، هاني. (٢٠٢٢).*المؤسسات السياسية في لبنان: الأزمة والتحديات المستقبلية* .بيروت: مركز النهضة العربية.

٧.صليبي، كريم. (٢٠٢٠).*الحرب الأهلية وآثارها على الدولة اللبنانية* .بيروت: الجامعة اللبنانية.

٨.طرابلسي، فواز. (٢٠٢٠). *الطائفية في لبنان: الجذور والآثار* .بيروت: دار الساقي.

٩.عبد الله جمعة. (سنة غير محددة). *القانون والعلوم السياسية* .جامعة كركوك، ص ٤٤–٤٨.

١٠.النجار، خالد. (٢٠٢٠). *الفيدرالية والمحاصصة في العراق: رؤية نقدية* .بغداد: مركز البيان للدراسات.

١١.نصار، رانيا. (٢٠٢١). *التوازنات السياسية في النظام اللبناني ما بعد الطائف* .بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط.

١٢.الموسوي، علي. (٢٠٢٠). *الفساد الإداري في ظل المحاصصة الطائفية* .النجف: جامعة الكوفة.

ثانيًا :المراجع الأجنبية

١. Anderson, L. (2013). *Power Sharing in Kirkuk: The Need for Compromise*. In J. McGarry & B. O'Leary (Eds.), *Power Sharing in Deeply Divided Places* (pp. 364–385). University of Pennsylvania Press.

٢. Dahl, R. (2020). *Polyarchy: Participation and Opposition*. Yale University Press.

٣. Dodge, T. (2022). *Iraq: From War to a New Authoritarianism*. Routledge.

٤. Fukuyama, F. (2019). *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century*. Cornell University Press.

٥. Horowitz, D. (2022). *Ethnic Groups in Conflict*. University of California Press.

٦. Horowitz, D. L. (2000). *Ethnic Groups in Conflict* (2nd ed., pp. 252–273). University of California Press.

٧. Khoury, G. (2021). *Lebanon's Political System after the Taif Agreement*. American University of Beirut Press.

٨. Lijphart, A. (1977). *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (pp. 25–32). Yale University Press.

٩. Lipset, S. (2021). *Political Stability and Democracy*. Harvard University Press..

١٠. Rose-Ackerman, S. (2020). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge University Press.

١١. Salamey, I. (2021). *Consociationalism and Power-Sharing in Lebanon*. Routledge..

١٢. Traboulsi, F. (2020). *A History of Modern Lebanon*. Pluto Press..

Translated Arabic References

1.Jamal, I. (2024). *Disciplinary Power between Effectiveness and Guarantee: A Comparative Study* (Master's thesis, College of Law, University of Kirkuk), pp. 72–80.

2.Al-Hamdani, N. (2021). *Building the Iraqi Nation-State: Challenges and Prospects for Solutions*. Baghdad: Center for Arab Unity Studies.

3.Al-Ali, H. (2019). *Iraq after 2003: Political and Security Challenges*. Baghdad: Cultural Affairs House.

4.Khoury, G. (2019). *The Taif Agreement and the Challenges of State-Building in Lebanon*. Beirut: Lebanese Foundation for Political Science.

5.Khidr, R. Y. (2023). *Presidential Power and its Relationship to Accountability in the Iraqi Administrative System* (Doctoral dissertation, College of Law and Political Science, University of Kirkuk), pp. 89–95.

6.Zreik, H. (2022). *Political Institutions in Lebanon: Crisis and Future Challenges*. Beirut: Arab Renaissance Center.

7.Salibi, K. (2020). *The Civil War and its Impact on the Lebanese State*. Beirut: Lebanese University.

8.Traboulsi, F. (2020). *Sectarianism in Lebanon: Roots and Effects*. Beirut: Dar Al-Saqi.

9.Abdullah, J. (n.d.). *Law and Political Science*. University of Kirkuk, pp. 44–48.

10.Al-Najjar, K. (2020). *Federalism and Power-Sharing in Iraq: A Critical Perspective*. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies.

11.Nassar, R. (2021). *Political Balances in Lebanon's Post-Taif System*. Beirut: Middle East Studies Center.

12.Al-Mousawi, A. (2020). *Administrative Corruption under Sectarian Quotas*. Najaf: University of Kufa.